

أوقاف الضعفاء والمساكين بمدينة الرباط في القرن العشرين

عبد العزيز الحمليشي

كلية الآداب — الرباط

كانت أوقاف مدينة الرباط منذ نهاية القرن التاسع عشر وإلى حدود الآن موزعة بين عدد من الشعب، وهي الأوقاف الكبرى، وأوقاف الزوايا والأضرحة، وأوقاف الضعفاء والمساكين، وأوقاف الحرمين الشريفين، ثم، أخيراً، الأوقاف المعقبة.

إن موضوع هذه الدراسة — المهداة إلى أستاذنا الجليل إبراهيم بوطالب — سيقصر على التعريف بشعبة واحدة من بين كل هذه الشعب، وهي شعبة أوقاف الضعفاء والمساكين، وذلك من خلال إجابتنا على الأسئلة التالية :

ما نوع هذه الأوقاف وحجمها ؟ وما مصدرها ؟ من كان يشرف على أمورها وكيف كان يتم توزيع مداخيلها ؟ وبين هذا وذاك ما أهم التطورات التي شهدتها، سواء على مستوى الكم أو النوع أو طرق توزيع مستفاداتها، خلال الفترة المشار إليها أعلاه ؟

أولاً : نوعها ومصدرها :

1 — نوعها :

كانت أملاك أوقاف ضعفاء الرباط تتكون، من حيث النوع، من صنفين اثنين : أملاك مبنية وأخرى غير مبنية.

أ — الأملاك المبنية :

بالاستناد إلى أول إحصاء رسمي أنجز حول الأملاك الموقوفة على ضعفاء الرباط

الجدول الأول : الأملاك الخبسة على ضمضاء الرباط بناءً على إحصاء 1341هـ/1923م

ملاحظات	مجموع الكراء القروض شهريا (بالفرنك)	مجموع قيمة رقة الأملاك (بالفرنك)	مجموع عدد الأملاك	أنواع الأملاك الخبيثة																	أسماء المجهدين		
				قطع الأراضي	أحواض الملح	أجزاء الأرواء	الأرواء	أجزاء الأفران	الأفران	أجزاء الفنادق	أجزاء الطرازات	الطررازات	اختازان	أجزاء دور السلع	جلسات الحوانيت	أجزاء الحوانيت	الحوانيت	أجزاء الغرف	الغرف	أجزاء السدور		السدور	
دون احتساب كراء أحواض الملح والقطع الأرضية الثلاث لم تقوم بحجته أملاك لم تقوم : القطع الأرضية الثلاث والأرواء من الملح	570؛25	233000	12																			الحاج عبد الملك عبد الله	
	925	137357	06							1	1								2	1			الشريف سيدي محمد بن علي المكاربي
	408؛42	126775	15	3	3	1														5			الحاج أحمد بن الطيب الرجراجي
	513؛75	92500	21	3	2				1											1			الحاج أحمد بن أحمد بلاويج
	169؛25	114375	05				1													4			الحاج قاسم بن مسعود
	440	87500	04																			2	الحاج محمد بن عبد الملك عبد الله
	80	58000	02																	1			الحاج محمد بن المقدم ملين
	277؛91	52666	04																	2			الفيقه الماشي المجهري
	207؛50	47000	05						1														الحاج المزي فرج
	240	45000	01																				الحاج أحمد العمري
انظر متن الخامس (57)	215	35500	03																	1			الحاج عبد القادر ليريس
	00	35000	01																	2			إدريس المغير
	200	30000	01																	1			الحاج عبد السلام القاضي الرباطي
	50	30000	01																	1			الحاج عبد القادر الباشا

(تابع)

ملاحظات	مجموع الكراء المقبوض شهريا (بالفرنك)	مجموع قيمة رثة الأملاك (بالفرنك)	مجموع عدد الأملاك	أنواع الأملاك الخجسة																	أسماء المستفيدين		
				قطع الأراضي	أحواض الملح	أجزاء الأرواء	الأرواء	أجزاء الأفران	الأفران	أجزاء الفنادق	أجزاء الطرازات	الطرازات	الغازن	أجزاء دور السلع	جلسات الحوانيت	أجزاء الحوانيت	الحوانيت	أجزاء الغرف	الغرف	أجزاء الدور		الدور	
	95	29250	04																		1	الحاج عبد السلام بن مسعود	
	165	27600	03					1														1	بغاش مرسل وزوجه أم كلثوم بلفرج
	145	25500	03																				الحاج حجي القديرة
	130	21500	04																				الغني عبد الرحمان ليريس
	125	18000	01																				الشريف سيدي المختار الدين
	425	17500	05																			4	عبد السلام والزهر
	125	17500	01																			1	محمد بن مبارك
	65	17500	01																				الحاج عبد الرحمان الرينة
	67	16000	01																				الشريف سيدي محمد بن العربي الحساني
	16؛25	15000	01																				الربانية مرسل
	110	12000	02																				مصطفى بكورة
	60	11500	04																				الحاج المعطي بن مسعود
	50	10000	01																				طامو والزهر وعائشة بندراو
	50	9350	01																				الشريف مولاي عبد الله التاهي
	02؛50	9325	03																				الحاج محمد المبردي وزوجه خديجة الكي السري

دون احساب كراء حوض الملح
وقدرها 983 فرنكا سنويا

(تابع)

ملاحظات	مجموع الكراء القروض شهريا (بالفرنك)	مجموع قيمة رقة الأملاك (بالفرنك)	مجموع عدد الأملاك	أنواع الأملاك الخيسة																		أسماء المجهنين
				قطع الأراضي	أحواض الملح	أجزاء الأرواء	الأرواء	أجزاء الأفران	الأفران	أجزاء الفنادق	أجزاء الطرازات	الطرارزات	الغلازن	أجزاء دور السلع	جلسات الحوانيت	أجزاء الحوانيت	الحوانيت	أجزاء الغرف	الغرف	أجزاء الدور	الدور	
يتعلق الأمر بثلثي من زينة دار الرقعة بقسمه الأدبية حي بارو	58:50	8266	01								1										زهره الجبلاي الباشا الرباطي	
	30	8000	01																		الحاج إبراهيم فرج	
	36:25	6925	03			1					1							1			منانة بيمسود	
	40	6666	01					1/4													منانة مرسيل	
	40	6000	01										1							1	الحاج عبد الله الشباطي الرباطي	
	90	5000	01																	1	الحاج الغازي الأودي	
	55	5000	01											1/2							عبد الله بن الحاج محمد الباشا	
	10	5000	01													1					عبد الله بن الحاج محمد الباشا	
	07	4125	01																	1	المقدم الرزاني	
	37:50	4000	01																	1	صفية بوهلال	
الحبس الوحيد الذي كان قوره يوجد في سلا	17:50	4000	01															1			خديجة التازي	
	10	3000	01																	1	المكي بوعشرين	
	50	1500	01										1								طامو بوقليل	
يتعلق الأمر هنا بربع دار للباينة	25	1000	01															1			القفيه أحمد ملين	
		1000	01																		خديجة بنت يحيى السرايري	
		1.460680	133	6	8	2	1	3	2	1	1	4	3	2	2	14	29	1	4	27	23	الحاج المربي بن عبد الله
																					المجموع	

ومساكنها في العام 1341هـ/1923م — كما يتضح من الجدول الأول —⁽¹⁾ يمكن القول إن حصّة الأسد من تلك الأملاك كانت تحتلها المباني : فمن بين مائة وثلاثة وثلاثين ملكاً (وهو مجموع عدد الأملاك) كان نصيب المباني مائة وتسعة عشر مبنى، تنتشر برمتها داخل أسوار المدينة. وقد كانت موزعة وفق ما يلي :

في الطليعة نجد الدور وأجزائها ومشتقاتها : ثلاث وعشرون داراً، وسبع وعشرون داراً مشتركة مع الغير، وثلاث غرف، ونصف غرفة، وحظ من فندق به بيوت لإقامة الأفاقين⁽²⁾، وأروى، وأرويان مشتركان مع الغير. وفي مرتبة ثانية، وبشكل يكاد يكون موازياً للدور وأجزائها، تأتي الحوانيت وأجزاؤها : تسع وعشرون حانوتا، وأربع عشرة حانوت مشتركة مع الغير، وجلستان من الحوانيت، وحظان من دور السلع، وثلاثة مخازن.

(1) سطرنا هذا الجدول بالإستناد إلى المعطيات الواردة في كُناش أوقاف الضعفاء، ص 499-595. وكان الأساس الذي اعتمدناه في ترتيب أسماء المحسين هو قيمة رتبة الأملاك الموقوفة. وقد أنجز هذا الإحصاء بناءً على ظهير سلطاني مؤرخ في 6 ربيع الأول 1341هـ / 27 أكتوبر 1922م، وانتهى من إنجازها في 6 شعبان 1341هـ / 24 مارس 1923، وذلك من قبل لجنة — عينت من قبل السلطان — تتكون من عشرة أفراد، وهم ناظر أحباس كبرى الرباط (محمد ملين)، وعالمان (عبد السلام بن إبراهيم وأحمد بن جلون) وسبعة مقومين (الحاج أحمد التازي والطالب محمد بن بناصر غنام والطالب أحمد الزبدي والطالب عبد الرزاق بركاش والطالب العربي الغربي والطالب محمد بن إبراهيم التادلي والطالب المعطي بوهلال). وسجلت نسخة من هذا الإحصاء في كُناش يوجد في نظارة أوقاف الرباط بعنوان : «كُناش أوقاف الضعفاء»، وعلاوة على ذلك، فهذا الكُناش يتضمن عدداً من الوثائق المتعلقة بهذا الوقف، سنشير إليها في حينها. ونغتنم هذه المناسبة لعرب، ثانية، عن شكرنا وامتناننا إلى مسؤولي وموظفي وزارة الأوقاف ونظارة الرباط الذين لم ييخلوا علينا بأي مساعدة خلال مدة اشتغالنا في وثائق نظارة الرباط، في العام 1994.

(2) ابتداءً من شهر محرم 1369هـ / نونبر 1949 أصبح هذا الفندق أو «الفندق» خالصة كلها لجانب حبس الضعفاء، كُناش أوقاف الضعفاء، ص 579. وورد في رسم إهداء مؤرخ في 14 رمضان 1387هـ / 16 دجنبر 1967، أن هذه الفندق الكائنة في زنقة سيدي بن رزوق بالجزء كانت تضم عشرين بيتاً، كل بيت مكرى على حدة، وأن النظارة قامت بإكرائها لشخصين بوجبة شهرية قدرها 424 درهما. كُناش إسهادات، نظارة أوقاف الرباط، ص 132.

وفي مرتبة متدنية تأتي بعض المباني المرتبطة بالحرف والمتمثلة في أربعة طرازات، وجزء من طراز، وربع دار من دور الدباغة، وفرنين، وثلاثة أجزاء من الفرارين. وقد قومت مجموع هذه الأملاك المبنية بـ : 1449105 فرنكات.

ب — الأملاك غير المبنية :

وهي من صنفين : أراضي زراعية وأخرى عبارة عن أحواض من الملح. كانت الأراضي الزراعية تتكون، في مجموعها، من ست قطع : ثلاث منها تقع في حسان (بالقرب من صومعة حسان)، ولم يكن يوجد فيها، وقت إجراء هذا الإحصاء، أي غلة، كما أن المكلفين بتقويم الأملاك لم يقوموا بتقويم رقبته⁽³⁾ ومحبسها هو الحاج أحمد الرجراجي. والقطع الثلاث الأخرى كانت موزعة في ثلاثة مواضع : أرض «قبيلة بن زاكور» خارج باب شالة، وأرض «ظهر الرابطة» خارج باب القبيبات (كان يوجد فيها عزيز)، وأرض حراثية بالولجة (كانت تتكون من ثلاث قطع)، وكلها من تحبيس أحمد بلافريج، وهي بدورها لم تقوم من قبل لجنة التقويم⁽⁴⁾، والتقويم الذي حصلنا عليه — بالاستناد إلى كناش آخر — يعود إلى العام 1350هـ/1931م، حيث قومت رقبة أرض «قبيلة بن زاكور» بـ: 500000 فرنك (وقدرت مساحتها بـ2500 متر)، وأرض «ظهر الرابطة» بـ: 100000 فرنك، والأرض الواقعة في الولجة — بقطعها الثلاث — بـ: 6500 فرنك⁽⁵⁾. ومعنى هذا أن مجموع رقبة هذه الأراضي هو : 606500 فرنك، وهو رقم لا يخلو من أهمية، خصوصاً بالنسبة لأرض «قبيلة بن زاكور»، كما سنلاحظ فيما سIRD.

وفيما يخص أحواض ملح الطعام، التي كانت تنتشر إما داخل زاوية شالة أو بجوارها، بمحاذاة النهر، فكانت قيمة رقبته محدودة، لقد قوم بعضها في العام 1923 بـ: 11575 فرنك⁽⁶⁾ وبعضها الآخر في 1931 بـ: 16000 فرنك⁽⁷⁾.

(3) كناش أوقاف الضعفاء، ص 506.

(4) نفسه، ص 503.

(5) كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل المرحوم الحاج أحمد بلافريج، نظارة أوقاف الرباط، ص 10.

(6) ويتعلق الأمر بأحواض الحاج العربي بن عبد الله (1000 فرنك) وأحمد الرجراجي (2500 ف) =

تلك، عموماً، كانت صورة الأملاك الموقوفة على ضعفاء ومساكين الرباط إلى حدود العام 1923 نوعاً وعدداً ورقبة. وحتى تكتمل ملامح الصورة برمتها نتساءل : ما موقع هذه الأملاك بالمقارنة مع بقية أملاك شعب أوقاف الرباط ؟ إنطلاقاً من الجدول الثاني، المتعلق بإحصاء أملاك الأحباس الكبرى بمدينة الرباط في العام 1925-24/1343م⁽⁸⁾، نلاحظ أن عدد تلك الأملاك بلغ 949 ملكاً، وأن مجموع قيمة رقبته، بما فيها الأملاك الخالصة للأحباس، والأملاك ذوات المنافع المسلمة، والأملاك المدعى فيها بمنفعة غير مسلمة، قدرت بـ: 12.177428 فرنكاً.

وهكذا إذا تذكرنا مجموع قيمة رقبة أملاك الضعفاء الواردة في الجدول الأول (1460680 فرنكاً) وأضفنا إليه — تجاوزاً — تقويم القطع الأرضية الثلاث المذكورة أعلاه (606500 فرنك) فإننا نحصل، تقريباً، على النتيجة الآتية : إن أملاك أحباس كبرى الرباط كانت تزيد على أملاك أحباس الضعفاء بحوالي ست مرات.

أما بالنسبة للأملاك أوقاف زوايا وأضرحة الرباط فإن الإحصاء الذي تتوفر عليه يعود إلى العام 1916، ومضمونه أن مجموع عدد أملاك هذه الشعبة بلغ 338 ملكاً، وأن قيمة رقبته، سواء منها الأملاك الخالصة للأحباس (1766411 بسيطة) أو الأملاك ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزء (45175 بسيطة)، قدرت بـ: 1.811586 بسيطة⁽⁹⁾، وهو رقم يتقارب، عموماً، مع تقويم رقبة أملاك الضعفاء.

= محمد العبودي (7000 ف) وزوجته خديجة السرايري (1075 ف)، كناش أوقاف الضعفاء، ص 537-539-589.

(7) مصدر الهامش 5، ص 10، (ويتعلق الأمر، هنا، بأحواض ملح الحاج أحمد بلافرج).

(8) سطرناه بالإعتماد على كناش إحصاء أملاك أحباس الرباط الكبرى سنة 1343هـ، نظارة أوقاف الرباط، ص 456.

(9) لمزيد من التفاصيل حول أملاك هذه الزوايا والأضرحة انظر : عبد العزيز الخليلشي، «جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1855-1926)»، ضمن كتاب : دراسات تاريخية مهداة للفقيه جردان عياش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1994، ص 157-158.

الجدول الثاني : إحصاء أملاك الأحياس الكبرى بالرباط سنة 1343هـ/24-1925م
(الأرقام بالفرنك)

الكراء السنوي			قيمة رقبتهما			عدد	أنواع الأملاك
المدعى فيها منفعة غير مسلمة	ذوات المنافع المسلمة	الحاصل للأحياس الحاصل	المدعى فيها منفعة غير مسلمة	الذي فيها منفعة مسلمة	الحاصل للأحياس الحاصل		
		136884			2319500	113	الدور التامة الخالصة
		7370			155500	16	أجزاء الدور الخالصة
		5742			67500	16	النرف التامة والمشاركة الخالصة
		2220			29000	05	الطرقات التامة الخالصة
		4440			79250	12	الأروية التامة المشتركة
		4800			80000	02	المطبعة والمتحف
		54338			967750	215	الحوانيت التامة الخالصة
		2574			53750	23	أجزاء الحوانيت الخالصة
		60000			420000	04	الجماعات الخالصة
		8580			118750	12	الأفران التامة والمشاركة الخالصة
2340	8331	84823	4700	181750	1298400	11	العقائد التامة والمشاركة
300		18010	7500		265500	30	الأهراء والمخازن التامة المشتركة
		462			12500	01	دور الدبغ
		18360			1660000	64	البيوت التامة الخالصة بباب الجديد
		360			482500	13	دور السلع التامة والمشاركة
					9000	01	أجزاء دور الصابون الخالصة

(تابع)

الكراء السنوي			قيمة رقبتهـا				عددـها	أنواع الأملاك
المدعي فيها منفعة غير مسلمة	ذوات المنافع المسلمة	الحاصل للأجاس	المدعي فيها منفعة غير مسلمة	الذي فيها منفعة مسلمة	الحاصل للأجاس			
		27825			1608984	98		الأراضي التامة الحاصصة
		15860			1597991	16		العراصي التامة الحاصصة
		0000			400	01		أجزاء البقـصاع
	48311			738333		274		الحرايت التامة والمشاركة ذوات المنافع المسلمة
	504			8700		02		الأهراء ذوات المنافع المسلمة
	470			8370		01		الأراضي ذوات المنافع المسلمة
8400			12800			19		الحرايت التامة والمشاركة المدعي فيها منفعة غير مسلمة
11040	57616	452648	14000	937153	11226275	949		المجـموع

لكن إذا علمنا أن تقويم 1916 ليس هو تقويم 1923 (أو 1931 بالنسبة للقطع الأرضية الثلاث) باعتبار أن سومة العقار — إسوة بكل المواد — كانت في ارتفاع مستمر، جاز أن نقول، والحالة هاته، إن مجموع قيمة رقبة أملاك زوايا وأضرحة الرباط كانت تزيد في العام 1923 — ولو بقليل — على قيمة رقبة أملاك أوقاف الضعفاء، وبالتالي فإن موقعها يأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعد أحباس كبرى الرباط.

ولما كانت أوقاف الحرمين الشريفين محدودة لا تتجاوز حدود أصابع اليد الواحدة، في حدود ما وقفنا عليه⁽¹⁰⁾، حتى أن نقول إن أملاك أوقاف مساكين الرباط كانت تحتل المرتبة الثالثة من جملة أملاك أوقاف المدينة.

ما مصدر هذه الأوقاف ؟

2 — مصدرها :

بالإستناد، مرة أخرى، إلى نفس الجدول الأول يمكن تسجيل عدد من الملاحظات :

أولها، أن مصدر كل هذه الأملاك يعود إلى جماعة من المحسنين الذين كانوا كلهم، لما أنجز هذا الإحصاء، في عداد الموتي (بدليل وجود كلمة المرحوم أو المرحومة إزاء كل اسم). وقد بلغ عددهم سبعة وأربعين محسناً، من بينهم اثنتا عشرة محسنة. وقد كانوا ينتمون في غالبيتهم إلى أسر المهاجرين الأندلسيين الذين استوطنوا الرباط، مع إعادة تعميرها، منذ مطلع القرن السابع عشر. كما نجد أسراً أخرى كانت قد وفدت من مختلف جهات المغرب ومدنه واستوطنت المدينة وأصبحت رباطية (العكاري والفاسي والتازي والحجوي والجرجاني والحساني والأودي والشياطمي). وكانوا كلهم مدفونين في الرباط، باستثناء محسن واحد كان مدفوناً في سلا، وهو المكي بوعشرين⁽¹¹⁾.

(10) ويتعلق الأمر بعروة ودار وهري، بالإضافة إلى مفتاح حانوت. وباستثناء مفتاح الحانوت التي كانت وقفاً مشتركاً بين الحرم المكي والمدينة المنورة، فإن بقية الأملاك الأخرى كانت وقفاً خاصاً بالحرم المكي، وثائق نظارة الرباط.

(11) كاش أوقاف الضعفاء، ص 552.

ثانياً، أن غالبية أولئك المحسنين كانوا ينتمون، من الناحية المهنية، إلى فئة التجار، كما أنهم كانوا قد أدوا فريضة الحج. وقلة قليلة كانت من فئة الفقهاء، أما النساء فكان من بنات التجار اللواتي ورثن عن آبائهن نصيباً من الإرث.

ثالثاً، أن من كل مجموع قيمة رقبة الأملاك الموقوفة (وهي 1460680 فرنكا) نجد 902166 فرنكا تعود إلى المحسنين الثمانية الأوائل الواردة أسماؤهم في بداية الجدول. وهو ما يمثل 62 % من قيمة رقبة الأملاك (وقد ترتفع هذه النسبة إلى ما يزيد على 70 % إذا أضفنا إلى ذلك تقويم أراضي الرجراجي وبلافريج التي لم تدرج في مجموع هذا الإحصاء، لأنها لم تقوم كما أشرنا إلى ذلك أعلاه). أما نصيب النساء — وهو 70057 فرنكا — فكان محدوداً، ولم يمثل سوى 4,8 % من قيمة رقبة الأملاك.

رابعاً، من الحق أن يقال إن لائحة هؤلاء المحسنين تظل ناقصة، وذلك بسبب الإضمحلال والتلاشي الذي تعرضت له بعض تلك الأملاك بفعل التقادم وغياب الصيانة، فضلاً عما يمكن أن يكون قد طال بعضها الآخر من ترام وافتيات من قبل بعض المتصرفين الذين كانت توكل إليهم أمور الإشراف عليها. وهذا، فعلاً، ما كان قد أشار إليه الظهير السلطاني الموجه إلى ناظر الرباط بتاريخ 10 ذي القعدة 1335هـ/28 غشت 1917م، والذي يأمره فيه بإحصاء تلك الأملاك⁽¹²⁾، وهو الأمر الذي تكرر من خلال ظهير ثان مؤرخ في 6 ربيع الأول 1341هـ/27 أكتوبر 1922م، في ظرفية اتسمت بانتشار الفاقة بسبب الغلاء، خصوصاً «في صفوف الأراامل واليتامى وبعض أرباب الحرف [...] وجلهم يلتمسون فقرهم وخصاصهم ولا يسألون الناس إلخافاً»⁽¹³⁾.

وفي هذا السياق يلزمنا أن نشير إلى أننا وقفنا، فعلاً، على ثلاثة رسوم تحسيسية لم يدرج أصحابها ضمن إحصاء 1923.

أولها رسم مؤرخ في شهر محرم 1328هـ/فبراير 1910 يتعلق بتحسيس $\frac{14}{1010}$ (أربعة أعشار وعشر العشر) من نصف حانوت من قبل الحاج سعيد بن

(12) أشير إلى ملخص هذا الظهير في ديباجة ظهير 27 أكتوبر 1922، نفسه، ص 597.

(13) أنظر نسخة من هذا الظهير بالمصدر أعلاه، ص 597.

الحسن السوسي⁽¹⁴⁾.

والثاني مؤرخ في 7 حجة 1331هـ/7 نونبر 1913م، وفيه «يشهد الطالب العربي بن الحاج محمد الغربي أنه إن قضى الله بوفاته يخرج من متخلفه جميع الربع الواحد من كافة الحانوت بالسويقة [...] ويشتري من مستفاده خبز يفرق على الضعفاء والمساكين في يوم الجمعة...»⁽¹⁵⁾.

والثالث مؤرخ في 14 ربيع الأول 1335هـ/8 يناير 1917م، ويتضح منه أن الهالك الشريف سيدي محمد بن محمد الأوراي «كان قد أوصى قيد حياته في مرض موته بورقة بخط يده مضمونها إخراج ثلث متخلفه ويقسم على أربعة أقسام، فالربع الواحد منها يقسم على خمسين، نصفه يدفع مشاهرة على طلبة أخيار يقرأون حزباً من القرآن العظيم على قبره صباحاً ومساءً، والقسم الثاني يشتري به الخبز ويفرق على الضعفاء والضعيفات وخصوصاً ذوي القرى في صباح كل خميس وكل جمعة، وأما ثلاثة أرباع الخمس فتكون وقفاً مؤبداً على كل ما هو ما هو موجود ومن سيوجد من الذكور لشقيقه سيدي مأمون وسيدي فتح الله»⁽¹⁶⁾.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إن البعض من الأملاك المدرجة في لائحة هذا الإحصاء كانت قد عرفت تحولا، مقارنة بما كانت عليه الأمر في أصل النص التحبيسي الذي ينص، عادة، في خاتمته، على «أن من غير أو بدل فالله حسيه ورقيه، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون». ونكتفي، هنا، بمثال واحد يتعلق بأوقاف المرحومتين عائشة دراغو وطامو بنت الحاج محمد والزهراء.

يتضح من الرسم العدلي المتعلق بوصية عائشة دراغو أنها كانت قد حبست بتاريخ 10 جمادي الأولى 1271هـ/29 دجنبر 1854م «جميع الربع ونصف الثمن التي لها من كافة عرصه الحناء بزاوية شالة، يقبض ثمن غلة ذلك ويشتري كسوة للضعفاء والمساكين»⁽¹⁷⁾.

(14) نفسه، ص 470.

(15) نفسه، ص 466.

(16) نفسه، ص 450.

(17) نفسه، ص 482.

ويتضح من رسم ثان يتعلق بوصية طامو والزهراء، مؤرخ في أواسط ربيع الأول 1283هـ/ م تم يوليو 1866م، أنها كانت قد «أشهدت [...] أنه إثر موتها يخرج من متخلفها الثلث الواحد، يخرج منه الربع من الدويرة الكائنة بقعر الزنيقة التي بها مسجد بلمين يكون وقفا على الزاوية المباركية بالرباط على أن تدفن فيها، ويخرج منه الحظ الذي لها من عرصه طاقة العين [بزاوية شالة] المنجز لها بالإرث من والدها يشتري بفائدته خبز ويفرق كل خميس على الضعفاء والمساكين، وهكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن خير الوارثين، والذي يتولى التصرف في الحظ المذكور وتفرقة الخبز هو صهرها الأبر الحاج محمد بريتطل وتعتق منه أمتها مباركة...»⁽¹⁸⁾.

فما الذي وقع حتى غاب اسم البستانين عن الذكر في إحصاء 1923، ويظهر اسم المحبستين في مظهر آخر، أي كمن حبستا، معا، دار مشتركة ؟

الذي وقع، كما يتضح من رسم ثالث، مؤرخ في ربيع الثاني 1322/ يوليو 1904، هو أن المتصرف في حبس عائشة دراعو كان قد باع حظها من بستان «الحناء» واشترى به نصف دار لحساب ما أوصت به المرأة (كسوة تفرق على الفقراء)، ثم جاء المتصرف في وقف طامو والزهراء وباع حظها من بستان «طاقة العين» — بمائتين وأربعين ريالاً — واشترى به النصف الآخر من الدار مع الإبقاء على نفس الوصية (خبز يفرق كل خميس على الضعفاء)⁽¹⁹⁾، ومن ثم أصبحت الدار مشتركة بين المحبستين : يتعلق الأمر، إذن، بمعاوضة، أي شراء عوض بعوض مع المحافظة على وصية الحبس أو المحبسة، مراعاة لمصلحة الوقف.

ما هي التطورات التي وقعت في أملاك هذا الوقف منذ إحصاء 1923 إلى الآن ؟

ثانيا : تطوراتها :

يمكن تتبع هذه التطورات من خلال مستويين اثنين : أحدهما يرتبط بالجانب الكمي، والآخر يتمثل في الجانب النوعي.

(18) نفسه، ونفس الصفحة.

(19) نفسه، ص 481.

1 - على مستوى الكم :

نبادر إلى القول، بادىء ذي بدء، إننا لم نقف على أي إحصاء جديد، على شاكلة إحصاء 1923، من شأنه أن يعرفنا بكل المستجدات التي طرأت على أملاك هذه الشعبة، سواء من حيث عددها، أو من حيث تقويمها، وقصارى ما وقفنا عليه، بالإضافة إلى عدد من الرسوم العدلية، ملحق أضيف على هامش الإحصاء الآنف الذكر، وهو ما حاولنا تبسيطه في الجدول التالي : وهو الجدول الثالث(20).

وانطلاقاً من هذا الجدول يمكن تسطير الملاحظات الآتية :

أولها، أننا لا نعرف تاريخ تخبيس الأملاك الموقوفة من قبل المحسين الأربع الأوائل، وهم الجناوي والشرقاوي ومرسيل وبنسعيد. وعلى أي، وباستثناء الفندق الصغير، فإن بقية الأملاك كانت متواضعة، بل إن بعضها لم يكن فيه أي نفع، بفعل التلاشي، كما هو الشأن بالنسبة للدار التي عرضت للمعاوضة(21).

ثانياً، أن عدد المحسين ابتداءً من العام 1927 وإلى نهاية عقد الحماية (1956) لم يتجاوز سبعة محسنين، من ضمنهم السلطان المرحوم سيدي محمد بن يوسف(22). وأما بعد الاستقلال، وبالضبط ابتداءً من العام 1960 وإلى حدود الآن فقد ظل الرقم ثابتاً في محسن واحد. فهل يجوز، والحالة هاته، أن نقول إن

(20) سطرناه بالإعتماد على كناش أوقاف الضعفاء، ص 418-420-426-454-465-497؛ هذا فضلاً عن كناشين آخرين أحدهما بعنوان : « كناش الدار المحبسة من قبل السلطان المرحوم محمد بن يوسف »، والثاني بعنوان : « كناش تركة الحاج أحمد ابن المحتسب محمد بناني وما أوصى به من خبز الضعفاء والمساكين وغيره »، وهما، أيضاً، من كناشيش نظارة أوقاف الرباط.

(21) كناش أوقاف الضعفاء، ص 497.

(22) نص رسم التخبيس المؤرخ في فاتح ربيع الثاني 1351هـ/ 4 غشت 1932 على أن توزع مداخيل كراء الدار المحبسة وفق ما يلي : ثلاثة أخماس على أربعة من الطلبة يقرؤون حزين من القرآن الكريم كل يوم مع صلاة المغرب على قبر جدته للأم المرحومة سعادة المدفونة بضريح سيدي محمد بن عبد الله؛ والخمس يشتري به خبز ويفرقه صباح كل جمعة، بالضريح المذكور، والخمس الباقي يصرف على إصلاحات الدار وغيرها من أمور الصيانة وجعل النظر في ذلك للناظر وكل من يتولى النظارة بعده، ص 3 من الكناش المشار إليه في الهامش 20.

الجدول الثالث : تطور أوقاف ضمفاء الرباط خلال القرن العشرين

أسماء المحبسين	نوع الأملاك الخسنة	تاريخ التأسيس	ملاحظات
(1) الحاج محمد بن عثمان الجنائوي	فندق صغير للسكن		كان يسمى بـ«فريدة سكلانطة»
(2) سيدي محمد الشرفاوي	جلسة حانوت		عرضت للمعاوضة لعدم النفع
(3) عبد الرحمان مرسل	دار متهدمة		
(4) الأمين محمد بنسعيد الرباطي	حظ من دار		
(5) سيدي حجاج الغزاوي الرباطي	حظ من دار	1927/1345	
(6) السلطان سيدي محمد بن يوسف	خمس من دار	1932/1351	انظر الهامش 22
(7) مصطفى غنام	حظ من دار	1932/1351	
(8) الأمين أحمد بن محمد بناني	سدس أملاكه	1932/1350	قومت مجموع تركته القابلة للقسمة بـ: 11.427250 فزنكا
(9) الوزير الحاج عمر بن عبد الكريم التازي	جزء من ثلث متخلفه	1932/1351	دفن في فاس
(10) الفقيه الحاج محمد أحمد ملين	نصف ثلث متخلفه	1939/1357	يستفيد منه المجلس بعد وفاة إمامه الأربعاء
(11) الحاج عبد الرحمان محمد بركاش	ثلاث دور	1952/1371	يستفيد منها المجلس بعد وفاة إمامه الثلاثاء
(12) أحمد المصطفى ملين	حظ من دار	1960/1380	

أوقاف الفقراء توقفت، بالمرّة، في هذه المدينة منذ 1960 ؟ هذا ما يستفاد من الوثائق الواردة في كناش ضعفاء مدينة الرباط.

ثالثاً، أن أهم الأوقاف التي سجلت على امتداد كل هذه الفترة (1923-1960) ارتبطت باسم محسنين اثنين، وهما الحاج أحمد بناني، والحاج عمر التازي. فمن يكونا هذان المحسنان ؟ وما نصيب الأملاك التي حبسها لحساب ضعفاء الرباط ؟

بالنسبة لأحمد بناني فهو أحد أولاد المحتسب الحاج محمد بناني، كان تاجراً، واشتغل لمدة في جهاز الأمانة. (كان يلقب بالطالب الأمين)، ثم عاد إلى ممارسة التجارة من جديد إلى تاريخ وفاته في شهر ذي الحجة 1350هـ/ أبريل 1932. وكان قد بنى في حياته مسجداً بزينة الباعودي ببوقرون، يعرف بمسجد بناني، حبس عليه خمس حوانيت «يصرف مستفادها فيما تقام به الوظائف الدينية من إمام ومؤذن وحزابين وفرش وإصلاح...»⁽²³⁾.

وقد قومت مجموع تركته — بعد إسقاط كل الصوائر المتعلقة بجنازته، حسبما كان قد أوصى به، وأداء الديون العالقة بذمته بـ: 11.427.250 فرنكاً. ولتقدير حجم هذه التركة يجب أن نقول إنها كانت تتجاوز مجموع قيمة رقبة الأملاك الخاصة لأحباس كبرى الرباط في العام 1925 (انظر الجدول الثاني).

وعندما شرع العدول في مباشرة مفاصلة الهالك «ألفيا في صندوق رسوم أملاكه رسماً بتاريخ 14 رمضان 1319هـ [25 دجنبر 1901] مضمناً إيصاله بإخراج الثلث من جميع متخلفه العقار وغيره فتعتق منه إمأؤه الأربع [...] ويعطى لكل واحدة منهن مائة ريال [...] كما يعطى لهن وللمستولدة زهراء جميع الدار الكبيرة التي له بزينة سيدي الركني [...] يسكن بها من غير متزوجات، فإن ماتت إحداهن أو تزوجت رجعتها حفظها للباقي منهن إلى أن ينقرض جميعهن فيرجع حبسها على الضعفاء والمساكين على الوجه الآتي. والباقي من الثلث، بعد إخراج ما ذكر، يجعل في الأملاك المتخلفة عنه أو غيرها وتكون حبساً على الضعفاء والمساكين يشترى بما فضل عن إصلاحها وغيره من اللوازم الشرعية الخبز ويغرق

(23) أشير إلى هذه المعطيات في رسم تركته، وتوجد نسخة من هذه التركة — المؤرخة في 6 صفر 1354هـ/ 9 مايو 1935 — في الكناش المشار إلى عنوانه بالهامش 20، ص 3-14.

على من ذكر كل خميس عدا ريالاً واحداً يعطى كل شهر لضعيف من الطلبة يقرأ عليه حزباً من القرآن العظيم كل يوم ويهدي ثوابه إليه، والذي يتولى التصرف في الأملاك المذكورة وصرف مستفادها في مصرفه هو صهره الحاج عمر عبد السلام ملين والعربي بن الحاج محمد بنعبد الله [...] وجعل للباقي منهما إسناد النظر في ذلك لمن شاء ممن ترضى أمانته»⁽²⁴⁾.

ماذا كان نصيب أوقاف المساكين من هذه التركة بعد إعمال القسمة بين مجموع ورثته، وتنفيذ بقية وصاياه ؟ كان نصيبها السدس من مجموع متخلفه، أي 1.867.047 فرنكاً⁽²⁵⁾ وهو ما يتجاوز بكثير مجموع تقويم رقبة كل أملاك أوقاف ضعفاء المدينة في العام 1923.

أما بالنسبة لعمر التازي فهو ابن الأمين عبد الكريم ابن أمين الأمناء عبد السلام التازي. كان تاجراً⁽²⁶⁾ ثم وزير الأملاك المخزنية في عهد الحماية، وتوفي في العام 1353هـ/1934م ودفن في فاس. وكان قد أوصى في مرضه الأخير، كما يتضح من رسم عدلي مؤرخ في جمادى الأولى 1351/3 غشت 1932، بما يلي : «أن يخرج من متخلفه العقار وغيره الثلث الواحد ويصرف فيما يذكر بعد ويفصل :

(24) نفس رسم التركة.

(25) ورد في رسم آخر، مؤرخ في محرم 1354/أبريل 1935 : «وأما العقار المتخلف عن المالک المذكور وهو العرصة خارج باب العلو وبقية الجنان خارج باب شالة [...] فلازال جميع ذلك بين الورثة وجانب وقف الضعفاء على الشياخ على النسبة المبينة بالمقابلة المذكورة» [وهي السدس]، ككاش تركة الحاج أحمد بناني، ص 34.

(26) أشار القبطان الألماني ليونار كارو (Leonhard Karow) — الذي كان السلطان المولى عبد العزيز قد استخدمه رئيساً بالبابور المسمى «التركي» مدة تناهز التسع سنين — في كتابه المعنون بـ : «تسع سنوات في خدمة المغرب» إلى أن تجارة السلاح في مدينة العرائش كانت رائجة وتم في واضحة النهار، وذلك بتواطؤ بين رجال الجمارك والمهرين. ومن بين التجار المغاربة البارزين الذين كانوا يمارسون هذه التجارة غير المشروعة، والتي حققوا من خلالها أرباحاً طائلة، يذكر اسم الحاج عمر التازي.

ولقد اعتمدنا هنا، في هذا التلخيص، الترجمة التي أنجزها عبد الرحيم حزل، والتي نشرها في حلقات مجريدة العلم، نقلاً عن الكتاب المترجم إلى الفرنسية الذي أنجزه، مؤخراً، جان لوي ميج ومونيك ميج (J. L. Miège et Monique Miège). انظر : جريدة العلم، العدد 18115، الجمعة 15 رمضان 1420 / 24 دجنبر 1999، ص 5.

فيخرج منه مائتا ألف فرنك لتجهيزه وشراء قبر لدفنه بزواوية سيدي عمر الصقلي المدفون بها والدته من الحضرة الفاسية ويتصدق بها على الفقراء والمساكين بهذه الحضرة الرباطية ومن يقرأ عليه القرآن بدار سكناه أيام جنازته. كما يخرج منه مائة ألف فرنك ويشتري بها دار يسكن بها ابن شقيقه السيد الحسن النائب السلطاني السيد محمد [...] كما يعين في أملاك الثلث المذكور جميع الروض الكبير الكائن له بمرشان بالجديدة وجميع الدويرتين بإزائه والأروى المقابل للروض لأخيه للأب السيد الأمين عبد اللطيف بالسكنى وغيرها هو وأولاده بعده وأولاد أولاده ما تناسلوا وامتدت فروعهم، فإذا انقرضوا فيرجع ذلك وقفاً لمصرف بقية الثلث أيضاً. والباقي من الثلث المذكور — بعد إخراج ما ذكر — يعين فيه أملاك تكون وقفاً ويصرف مستفادها فيما يذكر :

فمنها مائة وخمسون ألف فرنك فتفرق سنوياً على الضعفاء والمساكين من الأشراف والعامّة. وخمسون ألف فرنك يشتري به سنوياً كساوي وجلايب وبلاغي ويفرق ذلك أيضاً على الضعفاء والمساكين «شرفاًؤهم وعوامهم» وتستمر الوصية — وهي طويلة — في تحديد ما يجب أن يفرق، من بقية الثلث المذكور، على العائلة التازية من فروع جده عبد السلام التازي، وعلى أقارب والدته، وعلى «مرياته» الثلاثين، وعلى إمامه الست عشرة بعد عتقهن⁽²⁷⁾.

ما حجم هذه الأملاك المحبسة لحساب ضعفاء الرباط مقارنة بتلك التي حبسها أحمد بناني ؟ يمكن القول، بكل طمأنينة، إنها كانت تتجاوز بكثير أملاك بناني. كيف ذلك ؟

نجربنا كناش تركة الحاج أحمد بناني — التي كانت ماتزال على الشيعاء بين الورثة والحبس — أن مجموع مداخيل كراء أملاكه خلال مدة ستة عشر شهراً، أولها يناير 1932 وآخرها متم يونيو 1933، بلغت — بعد إسقاط كل الصوائر —: 632.528 فرنكاً، وأن نصيب وقف الضعفاء خلال نفس المدة (وهو السدس) : 105421 فرنكاً⁽²⁸⁾، أي بمعدل 6588 فرنكاً عن كل شهر. ونستفيد من وصية الحاج عمر التازي أنه كان قد أوصى بتعيين جزء من ثلث

(27) كناش أوقاف الضعفاء، ص 454.

(28) كناش تركة الحاج أحمد بناني، ص 23.

أملكه لحساب الوقف المذكور على أساس أن تدر مدخولاً سنوياً يقدر بـ: 200.000 فرنك (توزع وفق ما أشير إليه أعلاه)، أي بمعدل 16666 فرنكا شهرياً، وهو ما يساوي مرتين ونصف مدخول أملاك وقف بناني.

واستناداً إلى هذه النتيجة، مع تذكر مضمون الوصية أعلاه — يمكن القول — ثانية — إن تركة التازي كانت تزيد على الأقل بمرتين على تركة بناني.

وسواء انطلقنا من وصيتي بناني أو التازي، أو غيرها من الوصايا التحبسية الأخرى المشار إليها في الجدول الثالث (بركاش وملين)⁽²⁹⁾ فإن ما يلفت النظر فيها هو أن أصحابها كانوا يخصصون جزءاً من أملاكهم، خصوصاً منها الدور، لإمائهم بعد الإيضاء بعقتهن ما دمن على قيد الحياة أو ما لم يتزوجن. حتى إذا متن أو تزوجن يعود الملك المعين لهن إلى المساكين. ومعنى هذا أن ظاهرة العبودية، ممثلة، أساساً، في الإماء ظلت مستمرة إلى حدود الاستقلال.

وإلى كل هذا يجب أن نضيف ملاحظة أخرى وأخيرة، وهي أن هناك أملاكاً سيستفيد منها وقف المساكين مستقبلاً، ويتعلق الأمر ببعض الأملاك المتواضعة التي حبست في الأصل على بعض عقب الوصي، المسماة بـ«الوقف المعقب». ومجموع الرسوم التي وقفنا عليها بهذا الصدد لا تتجاوز ستة رسوم، تمتد زمنياً من 1325 إلى 1349 / 1907-1931، وترتبط بالأسماء التالية: عبد السلام العياشي⁽³⁰⁾ وعبد السلام الفاسي⁽³¹⁾ ومحمد البطاوري⁽³²⁾ ومحمد بناني⁽³³⁾ والجيلالي بن بوعزة الرباطي⁽³⁴⁾ وأخيراً أحمد برق الليل⁽³⁵⁾.

وإذا اكتفينا بنموذج واحد لما كانت عليه صيغة ذلك التحبيس فإننا نقرأ، مثلاً،

(29) مصدر الهامش 20 خصوصاً الصفحتان 418 (بالنسبة لوصية بركاش) و426 (بالنسبة لوصية ملين).

(30) كناش أوقاف الضعفاء، ص 472.

(31) نفسه، ص 470.

(32) نفسه، ص 466.

(33) نفسه، ص 443.

(34) نفسه، ص 468.

(35) نفسه، ص 461 و469.

في رسم وصية الحاج عبد السلام بن الحاج إبراهيم الفاسي المؤرخة في 13 شعبان 1340/ 11 أبريل 1922 : «أشهد أنه إن قضى الله بوفاته فيخرج من متخلفه جميع ما له في الأرض المعروفة ببوحزمر الكائنة بولجة الرباط [...] يكون ذلك حبسا معقبا ثم أولاده المذكور وأعقابهم الذكور وأعقاب أعقابهم حتى منتهى طبقاتهم، ولا يدخل الأبناء مع الآباء في طبقة واحدة، فإذا انقرضوا يرجع الحبس إلى الفقراء والمساكين يشتري بمستفاده كسوة وتفرق عليهم شتوة كل عام، وذلك بعد إخراج ما يقوم به الأصل وتستفاد منفعته، والذي يتولى النظر فيه عند ذلك الانقراض وصرف مستفاده في مصرفه على الوجه المذكور ممن يكون من أهل الحزم والخير والدين من ذكور عقب بنات صلبه»⁽³⁶⁾.

2 — على مستوى النوع :

لو جاز أن نصنع جدولا جديداً لأهم التطورات التي طالت هذه الأملاك على مستوى النوع — وهو ما يصعب إنجازه — فإن أول ملاحظة ستظهر للعيان هي غياب نوعين من الأملاك المشار إليهما آنفاً، وكلاهما يندرجان ضمن الأملاك غير المبنية، وهما الأراضي الزراعية وأحواض الملح.

وأول الأراضي التي غابت عن الذكر القطع الثلاث التي كانت توجد في حسان (أرض القسطلالي وأرض الشرفاء وأرض ابن عمرو) والتي سبق أن قلنا في شأنها بأنها لم تكن تستغل وقت إجراء إحصاء 1923. وفي الواقع، إن تلك القطع كانت قد تحولت إلى تجزئات سكنية، حيث إن البناء كان قد زحف خارج أسوار المدينة في اتجاه حي المحيط وشارع دار المخزن (شارع محمد الخامس حالياً) وحي حسان، وبدأت تتشكل معالم مدينة جديدة خاصة بسكن الأجانب.

وهكذا منذ نهاية العام 1920 وجدنا وزير الأوقاف يوجه رسالة إلى ناظر أحباس الرباط يخبره فيها بالموافقة على إجراء القرعة فيما ناب نصيب الحبس ونصيب ورثة الرجرجي بخصوص «أرض الشرفاء» و«أرض ابن عمرو» وبيع نصيب الحبس وتوجيهه إليه ليخبر بذلك السلطان حتى يأذن له بمعاوضة ذلك البيع بشراء عوض آخر⁽³⁷⁾.

(36) نفسه، ص 470.

(37) رسالة من وزير الأوقاف أحمد اللجائي إلى ناظر أحباس الرباط بتاريخ 13 محرم 1339/ 27 دجنبر 1920، الرسم العقاري 512ر، المحافظة العقارية بالرباط.

وفي تاريخ لم يتمكن من تحديده سجل ناظر أوقاف الرباط أن القطع الثلاث صارت دوراً : بعضها بالشراء مما تحصل في معاوضتها (داران)، وبعضها الآخر أحدثت عن طريق البناء في بعض القطع (أربع دور)⁽³⁸⁾.

وأما القطعة الأرضية الواقعة خارج باب شالة — المحبسة من قبل بلافريج — والمسماة بـ : «قبية بن زاكور» والتي كانت مساحتها تبلغ حوالي 2500 متر مربع فقد كانت إلى حدود 1931 مازال في يد المكثري محمد أحمد فرج، أحد الحميين الإنجليز، الذي كان قد اكتراها لمدة عشرين سنة بثمن قدره 400 فرنك عن كل سنة⁽³⁹⁾، لتنتقل، بعد ذلك، إلى يد المكثري المعلم عبد الله الزناتي الذي قام — من باب الافتيات — بإكراء طرف منها للمعلم الحداد إبراهيم الأودي بألفي فرنك شهرياً. ومع نهاية سنة 1948 طالبت النظارة المعلم الزناتي — إثر استدعائه إلى مكتبها — «بإفراغ الأرض المذكورة حالا لكون جانب الحبس أراد بيعها»⁽⁴⁰⁾.

وهكذا بناء على الظهير المؤرخ في 16 ربيع الثاني / 14 فبراير 1950 الموجه إلى ناظر الرباط محمد بنعيسى بن مسعود والذي يأمره فيه بعقد المعاوضة في القطعة الكبيرة من الأرض المذكورة التي تبلغ مساحتها 2115 متراً مربعاً أجريت السمسرة، ووقفت على التاجر الفرنسي بونار هيكر بثمن قدره : 8.460.000 فرنكا، حازه الناظر وأودعه في البنك المخزني، في انتظار أن يعوض به ملكاً آخر⁽⁴¹⁾.

وفعلاً، مع مَمِّم العام 1950 كانت النظارة قد بنت بذلك المبلغ ستاً وثلاثين حانوتاً ومخزناً وثمان دور علوية بالشارع الرئيسي من دوار الدبغ (حي يعقوب المنصور)، عوضاً عن القطعة أعلاه⁽⁴²⁾.

(38) كاش أوقاف الضعفاء، ص 589.

(39) كاش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافريج، ص 14-15.

(40) محضر بتاريخ 4 صفر 1368 / 6 دجنبر 1948، كاش إشارات، نظارة الرباط، ص 256.

(41) محضر بتاريخ 15 جمادى الثانية 1369 / 14 أبريل 1950، كاش أوقاف الضعفاء، ص 444.

(42) رسم إهداء بتاريخ فاتح ربيع الأول 1370 / 11 دجنبر 1950، نفسه، ص 503.

وكان يلزمنا أن ننتظر إلى حدود بداية 1957 حتى يتم معاوضة القطعة الثانية من الأرض، التي لم تكن مساحتها تتجاوز 195 متراً مربعاً، والتي رست سمسرتها على شركة النفط تكساكو (Texaco) بمبلغ 6.000.000 فرنك⁽⁴³⁾، لكن دون أن تتمكن من معرفة الأملاك التي اشترت أو بنيت بهذا العوض المهم.

ماذا آل إليه أمر القطعة الأرضية الواقعة خارج باب مراکش والعروة الواقعة خارج باب العلو اللتين ظللتا على الشياح بين ورثة أحمد بناني ووقف الفقراء، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً⁽⁴⁴⁾ ؟

قصارى ما وقفنا عليه بخصوص القطعة الأرضية هو أن إدارة الأملاك المخزنية قامت في العام 1942 بشراء قطعة من هذه مساحتها 1290 متراً مربعاً بمبلغ : 232.200 فرنك (أي بحساب 180 فرنكا للمتر المربع)، كان نصيب وقف المساكين منه 38.700 فرنك (وهو السدس) حازه الناظر محمد بنمسعود من يد إبراهيم الدغاي، أمين الأملاك المخزنية⁽⁴⁵⁾.

وفيما يخص العروة — المسماة بـ «عروة بناني» والكائنة، بالضبط، في حي ديور الجامع — فقد ظلت مشتركة بين الطرفين إلى حدود سنة 1959. ولما أجريت القسمة، في السنة ذاتها، كان حظ وقف الضعفاء أربع قطع أرضية قدرت مساحتها بـ : 2004 متر مربع⁽⁴⁶⁾، أي السدس (مما يعني أن المساحة الإجمالية للعروة كان 1,2 هكتار). وبالرغم من أن النظارة حاولت عرض هذه التجزئات الأربع للبيع، بواسطة السمسرة، في إطار المعاوضة، منذ 1962⁽⁴⁷⁾ فإن البيع النهائي لم ينجز إلا خلال سنتي 1963 و1964 بثمن قدره، لكل القطع الأربع،

(43) ظهير موجه إلى ناظر الرباط محمد بن مسعود بتاريخ 6 جمادى الثانية 1357 / 8 يناير 1957، والذي يأمره فيه بشراء عوض لحساب الحبس المعلوم، توجد نسخة منه بالرسم العقاري 16389ر، المحافظة العقارية بالرباط.

(44) ما أثير إليه في الهامش 25. ونلفت النظر هنا إلى أن «الجنان» المشار إليه في هذا الرسم كان قد تحول إلى قطعة أرضية.

(45) رسم عدلي مؤرخ في 16 قعدة 1361هـ / 25 نونبر 1942، كناش تركة الحاج أحمد بناني، ص 36.

(46) كناش أوقاف الضعفاء، ص 433-435.

(47) محضر بتاريخ 7 جمادى الثانية 1382 / 5 نونبر 1962، كناش إشارات، ص 189.

62188 درهما (مع ملاحظة أن ثمن المتر المربع كان يختلف من قطعة إلى أخرى : 26 درهما كحد أدنى، و 47 درهما كحد أعلى، كما يتضح ذلك بتفصيل في الجدول الموالي، وهو الجدول الرابع)⁽⁴⁸⁾، وإن كنا، بالمقابل، لم نقف على العوض الذي اشترى أو بني لفائدة نفس الوقف.

وإلى جانب كل هذا نتساءل : ماذا وقع في شأن القطعة الأرضية الواقعة خارج باب القبيبات المسماة بـ«ظهر الرابطة»، وكذا الأرض الكائنة في الوجة (المحبستين معا من قبل أحمد بلافريج) ؟

في الواقع، لا ندرى ماذا وقع، بالضبط، في شأن القطعة الأولى⁽⁴⁹⁾، وإن كان من المؤكد أنها لم تبقى عارية، والذي مايزال عاريا، إلى الآن، هو أرض الوجة — التي تستغلها الأوقاف عن طريق الكراء —⁽⁵⁰⁾ باعتبار أن السكن لم يزحف بعد إلى هذا الموضع.

ولا يفوتنا أن نشير، أخيراً، إلى أن أحواض ملح الطعام التي كانت تنتشر في زاوية شالة لم يبق لها أثر، متى اضمحلت وتلاشت ؟ هذا أيضا ما لم نقف عليه. وآخر الوثائق التي عثرنا عليها تعود إلى سنة 1966، ويتضح منها أن عامل الرباط، إثر هجوم الذباب والبعوض على المدينة، وجه رسالة إلى ناظر الأوقاف بتاريخ 8 يناير 1966، يأمره ويحضه فيها على الوقوف إلى جانب العمالة للقضاء على الحشرات التي اجتاحت المدينة، خصوصا منها البعوض، ومن ثم «يلزم استغلال أحواض الملح الحبسية استغلالا نظيفا وإزالة المياه التي بجوانبها أو بين حوض وآخر»⁽⁵¹⁾ ولما كانت الأوقاف تستغل ملح تلك الأحواض مناصفة بينها وبين المكلف بخدمتها، وهو المعلم إبراهيم بنسعيد المقرئ⁽⁵²⁾ قام الناظر باستدعائه

(48) سطرناه بالإعتماد على رسوم المعاوضة، كناش أوقاف الضعفاء، ص 421-424.

(49) قصارى ما وقفنا عليه بخصوص هذه القطعة أنها إلى حدود 1930 كانت مكررة لبلدية الرباط، وأن البلدية لم تكن تؤدي واجب الكراء، كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافريج، ص 14-15.

(50) كناش إسهادات، ص 127.

(51) أشير إلى ملخص هذه الرسالة في كناش إسهادات، ص 161.

(52) تولى إبراهيم المقرئ كراء هذه الأحواض منذ صيف 1957، إثر وفاة المكتري السابق المعلم =

الجدول الرابع : معاوضة نصيب وقف المعاوضة أحمد بناني (1963-1964)

تاريخ الشراء	أسماء المشترين	ثمن المعاوضة	موقعها	مساحة كل قطعة
أبريل 1963	محمد بن الحسن بن إبراهيم	11890 درهما (ثمن المتر: 47؛18 فرنكا)	زقة كاليدونيا	252 م ²
يونيو 1963	محمد دينية	16068 درهما (ثمن المتر: 26 درهما)	زقة كاليدونيا	618 م ²
يوليوز 1963	محمد بنسعيد المروري	20730 درهما (ثمن المتر: 30 درهما)	ملقى شارع مدغشقر وزقة طونكان	691 م ²
دجنبر 1964	عبد الله الرجراجي	13500 درهما	زقة لاكويان	443 م ²
		=		=
		يجمع :		يجمع :
		62188 درهما		22004 م ²

«تلافيا لما قد يقع من مسؤولية بسبب الإهمال» وأخبره بمضمون رسالة العامل، وحمله «مسؤولية كل تفريط قد يصدر منه في هذا الصدد من غير أن يدعي بدعوى تنافي ذلك»⁽⁵³⁾.

فهل تكون، والحالة هاته، مسألة غياب النظافة — وما قد يترتب على ذلك من خطر على صحة المواطنين — هي السبب في توقف استغلال ملح تلك الأحواض ؟ إننا نكتفي بطرح السؤال !

وهكذا، إذا كان الامتداد التدريجي للسكن خارج أسوار المدينة التقليدية هو الذي يفسر غياب البساتين والأراضي الزراعية من لائحة أملاك أوقاف الفقراء، على قلتها (بل ومن لائحة كل أملاك شعب الأوقاف، باستثناء الأراضي الزراعية الواقعة في الولجة)، فإن ذلك «الغياب» عوض، بفعل قانون المعاوضة، بأملك مبنية جديدة، تمثلت، أساسا، في الدور والدكاكين، لم نتمكن — مع أسف — من الوقوف على عددها ونوعها، باستثناء ما ذكر.

وفي الآن ذاته، فإن الأملاك المبنية الواردة في إحصاء 1923 عرفت بدورها تطورات : لقد غابت أملاك عن الذكر وحلت محلها أملاك بديلة. إما بسبب الترامي الذي وقع في حقها من قبل مستغليها، مغاربة وأجانب، أو لمصلحة ما، أو، أخيرا، بسبب التلاشي وعدم النفع. لكن في جميع الحالات كان الملك البديل المشتري، كعوض، يسجل في اسم الحبس الأصلي، كما يمكن، أيضا، أن يسجل في اسم محبسين اثنين إن دعت الضرورة إلى ذلك⁽⁵⁴⁾.

لنقف عند هذا الحد ولنتساءل : كيف كان يتم توزيع مستفادات أملاك هذه الأوقاف على ضعفاء المدينة ؟

ثالثا : طريقة توزيع مداخيلها :

مرت عملية توزيع مداخيل هذا الوقف بثلاث مراحل : المرحلة الأولى تعود

= احمد بن عبد الله، وكان يقطن في زاوية شالة، محضر بتاريخ 7 حجة 1376 / 6 يوليوز 1957، كاش إشارات، ص 282.

(53) محضر بتاريخ 7 شوال 1385 / 28 يناير 1966، نفسه، ص 161.

(54) انظر المثال الذي سird في متن الهامش (70)، كما سبق أن أشرنا إلى مثال مشابه : من متن الهامش (17) إلى متن الهامش (19).

إلى ما قبل العام 1912؛ ثم مرحلة ثانية تمتد من تاريخ توقيع الحماية إلى نهاية الخمسينات؛ ثم مرحلة ثالثة ابتدأت مع بداية الستينات وامتازت قائمة إلى الآن. ما هي خاصيات كل مرحلة من هذه المراحل؟

1 — المرحلة الأولى : ما قبل 1912 :

من المعلوم أن وصايا المحبين كانت تنص، في نهاية رسم التحبّيس، على أمرين اثنين : أحدهما يتعلق بتحديد كيفية توزيع مستفاد الملك الموقوف، والآخر يرتبط بتعيين المتصرف أو المتصرفين الذين سيتولون الإشراف على الوقف المذكور، وتوزيع مستفاده.

وهكذا، إذا كان أمر تولية المتصرفين يوكل عادة إلى أحد أقرباء الحبس من «أهل الأمانة والخير والدين والحزم»، مع إعطائه الصلاحية الكاملة لتولية من يراه أهلا لذلك إثر وفاته (في حالة ما إذا لم يتم التنصيب على تعيين سلسلة المتصرفين) فإن وصية المحبين، بخصوص مسألة توزيع ما يتحصل من مستفاد أكرية الأملاك الموقوفة، كانت تنص إما على شراء الخبز وتفريقه، صدقة، على المساكين أسبوعيا (عشية كل خميس أو صباح كل يوم جمعة)، أو على شراء كساوي وجلاليل توزع سنويا (في فصل الشتاء)، وإما، أخيرا، أن تكون تلك الصدقة نقدا.

ويمكن، أحيانا، أن نجد بعض الإضافات. فعلى سبيل المثال، لما حبس التاجر أحمد بلافرج، بتاريخ 12 جمادى الثانية 1302هـ/ 29 مارس 1885م، الأرض الواقعة خارج باب شالة المعروفة بـ«قبيبة بن زاكور» على ضعفاء المدينة، على أساس «أن يصرف مستفادها عليهم كل سنة في الكسوة...»، أضاف رسم التحبّيس شرطا وهو : «أن يشترط من يلي التصرف على مكتريها أن لا يمنع أحداً من المارين عليها من الشرب من مائها ولا من شرب البهائم رجاء أن يرحمه الله بذلك حبسا مؤبدا ووقفا مخلداً...»⁽⁵⁵⁾.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت بعض وصايا المحبين تترك الباب مفتوحا للمتصرفين في إنتقاء أولئك الضعفاء والضعيفات، فإننا نجد، بالمقابل،

(55) توجد نسخة من هذا الرسم بكتاش رسوم وقضايا مختلفة، نظارة أوقاف الرباط، ص 170؛ كما توجد نسخة أخرى منه بالرسم العقاري 16369ر، المحافظة العقارية بالرباط.

وصايا أخرى كانت حريصة على إلزام المتصرف بتقديم أقارب المحبس من الضعفاء والضعيفات قبل غيرهم.

ولقد كان من بين نتائج هذا الصنف الثاني من الوصايا أن انفرد بعض الأقارب بكل مستفاد الوقف. ويكفي أن نشير هنا إلى مثال الدار المحبسة من قبل التاجر إدريس العفير. كانت وصية هذا المحسن، المؤرخة في 12 ربيع الثاني 1330 هـ / 31 مارس 1912 م، قد نصت على أن «يشترى من مستفاد كراء الدار خبز ويوزع كل يوم خميس مع تقديم أقاربه من الضعفاء ثم غيرهم من الفقراء والمساكين، والذي يتولى النظر في ذلك هم أشقاؤه المختار والعربي والعباس وأبناؤهم من بعدهم وأبناء أبنائهم وهكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين»⁽⁵⁶⁾.

لكن الذي وقع هو أن المتصرف الأول في الدار، وهو شقيقه المختار، اعتمرها لوحده دون أن يكلف نفسه هم أداء كرائها بالمرة، وهذا ما يفسر لماذا أنها لم تكن تدر أي مدخول⁽⁵⁷⁾، وبالتالي انقطع شراء الخبز وغاب أثر الوصية !

فهل معنى هذا أن الناظر، خلال هذه المرحلة، لم تكن له أي سلطة على المتصرفين الذين كانوا يتولون أمور الإشراف على هذا الوقف، حتى وإن حادوا عن الجادة ؟ هذا ما يتضح بجلاء من خلال هذا المثال، وغيره من الأمثلة، كما سيرد، وتلك كانت إحدى خاصيات هذه المرحلة.

2 — المرحلة الثانية : 1912-1960 :

مباشرة بعد توقيع عقد الحماية في 30 مارس 1912، بادرت سلطات الحماية إلى إصدار سلسلة من الظهائر بهدف ضبط أمور الأوقاف وإخضاعها إلى وزارة وصية هي «وزارة عموم الأوقاف» (قبل أن يتغير اسمها، لاحقا، إلى «وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية»).

وكان أول ظهير وقفنا عليه، يتعلق بأمور هذا الوقف، هو الظهير الموجه إلى ناظر أحباس الرباط، بتاريخ 10 ذي القعدة 1335 / 28 غشت 1917، والذي

(56) كناش أوقاف الضعفاء، ص 557.

(57) نفسه، ونفس الصفحة (وهو ما يفسر الصفرين الواردين في خانة الكراء في الجدول الأول).

يأمره فيه بإجراء إحصاء لتلك الأملاك ومطالبة المتصرفين بتمكينه بكل المعطيات اللازمة، سواء منها مداخيل الكراء، وما يوزع على الفقراء، وما يبقى بأيديهم من وفر لأجل إصلاح وصيانة تلك الأملاك ثم إخبار وزير الأوقاف «بكل ما يروج في ذلك»⁽⁵⁸⁾.

ومعنى هذا أن الوزارة، إلى حدود هذا التاريخ، لم تكن قد أحكمت سيطرتها على هذا الوقف.

إلا أن هذا الظهير لم يحقق كل الغايات التي كان يصبو إليها، وذلك، فيما يبدو، بسبب رفض المتصرفين الاستجابة إلى هذا المطلب، مما تطلب ضرورة إصدار ظهير ثان، بتاريخ 6 ربيع الأول 1341 / 27 أكتوبر 1922، نص، هذه المرة، على تأسيس لجنة تتكون من عشرة أفراد — وهم ناظر أحباس الرباط وعالمان وسبعة مقومين —⁽⁵⁹⁾ تشتغل تحت إشراف وزير الأحباس، يكون من مهامها الأولية : إحصاء كل الأملاك الموقوفة مع مطالبة المتصرفين بتزويدهم بألفاظ محببها — «ليكون أساسا في العمل» — وتقييد مداخيلها ومصاريفها، وذلك بهدف «تنظيم أمرها وصيانتها حتى يعم النفع بمدخولاتها الضعفاء المستضعفين».

وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات ونصف على تاريخ صدور هذا الظهير، صدر ظهير ثالث بتاريخ 12 رمضان 1345 / 16 مارس 1926، وأول ما نص عليه : إلغاء الظهيرين السابقين، بحجة أن تلك اللجنة المؤلفة من عشرة أفراد لم تقم بالمراد و«لم تحصل منها النتيجة المطلوبة»، وفي الوقت ذاته تم تكليف مسؤول جديد — وهو الطالب عبد العزيز السويسي — تكون مهمته مقتصرة على مراقبة المتصرفين، وذلك نيابة عن وزارة الأوقاف، وفق الشروط الآتية :

أن يمكنه كل متصرف بنسخة من لفظ المحبس التي تحت يده؛ وأخرى بقائمة بأنواع الأملاك التي يتصرف فيها نوعا ورقية وكراء، وثالثة بما يدخل عليه شهريا منها؛ ورابعة بعدد ما يفرق من الخبز والكسوة وعلى من يفرقه.

وبموازاة ذلك، ألزم الظهير المكلف بمراقبة المتصرفين بإطلاع الوزير — بواسطة

(58) أشير إلى ملخصه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الهامش (12)، في ديباجة ظهير 27 أكتوبر 1922، كناش أوقاف الضعفاء، ص 597.

(59) أشير إلى أسمائهم في الهامش (1).

الناظر — بنتائج حساباتهم، مفصلة، في كل شهر، وكذا «إخباره بكل ما يروج بينه وبينهم فيما يعرض له في ذلك»⁽⁶⁰⁾.

هل حقق هذا الظهير مبتغاه وتمكن المراقب السويسي من مراقبة المتصرفين وفق الشروط المذكورة أعلاه ؟

يمكن الجزم بأنه نجح فعلا في إنجاز المهمة التي كلف بها. ومن علامات ذلك، ظهور كنانيش جديدة بالنظارة تتضمن اسم الحبس، ونوع الأملاك المحبسة، ورسم التحبيس (ليس دائما)، ثم ملخصات عن المداخل والمصاريف والفاضل. زد على ذلك أنه أصبح يقوم بمراقبة دقيقة للمتصرفين. ومن أمثلة ذلك، أنه لما أُلْفى الحاج بوبكر، المتصرف في حبس عمه الحاج المعطي بن مسعود، يوزع بعض مستفاد الحوانيت الثلاث والطرز على نفسه، وبعضه الآخر على أقارب الحبس المحتاجين (باعتبار أن وصية الحبس كانت قد نصت على أولوية الأقارب)، إستدعاه وأشهده بأن توزيع المستفاد المذكور يلزمه أن يتم على يده (أي يد المراقب)، كما أشهده «بأن يعترف بأن تصرفه في الوقف المذكور إنما هو بوجه الحبس على مقتضى ما ذكر، وأن لا يدعي فيه بدعوى تنافيه، والتزم للمراقب المذكور بما ذكر على المسطور التزاما»⁽⁶¹⁾.

وتتمة لهذا النهج، أي نهج مراقبة المتصرفين وإجبارهم على الخضوع كلية لمراقبة الوزارة، بواسطة مراقب، ثم تعيين مراقب جديد إثر وفاة السويسي، وهو العدل الطالب المصطفى الشرقي الرباطي. وقد نص ظهير التعيين، المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1352 / 19 شتنبر 1933، «على أن يكون تمثيه في ذلك طبق ظهير سيدنا الوالد المقدس المؤرخ في ثامن عشر رمضان 1345 الصادر بتكليف السويسي المتوفى، ويكون يسترشد وزارة عموم الأوقاف في كل ما يعرض له في ذلك»⁽⁶²⁾.

إن السؤال الذي يفرض نفسه، بعد كل هذه الإجراءات، هو : كيف أصبح يتم توزيع مستفادات هذا الوقف في ظل هذا الوضع الجديد ؟

(60). انظر نسخة منه بالمصدر أعلاه، ص 596.

(61) نسخة من رسم إشهاد بتاريخ فاتح رمضان 1346 / 23 فبراير 1928، نفسه، ص 582.

(62) انظر نسخة منه بالمصدر نفسه، ص 595.

بالاستناد إلى بعض الكنائش المتعلقة بمداخيل ومصاريف أملاك هذا الوقف يمكن القول إن توزيع تلك المستفادات أصبحت تتم تحت الإشراف المباشر لناظر المدينة. وأول ما كانت تقوم به النظارة، بعد استيفاء واجبات الأكرية الشهرية، هو اقتطاع الخمس من تلك المداخيل، تخصص لإصلاح وصيانة الأملاك الموقوفة من جهة، وأداء ضريبة المباني من جهة ثانية. والأربعة أخماس المتبقية توزع على الضعفاء، بعد اقتطاع أجرة قابض الأكرية وأجرة مشتري الخبز وموزعه وأجرة عدلين مكلفين بتقييد الداخل والصائر. وفي نهاية السنة يتم إجراء الحساب مصنفاً إلى صنفين : الصنف الأول يتعلق بمداخيل ومصاريف وفاضل أو مدرك الخمس الخاص بجانب الوقف، والصنف الثاني يهتم بمداخيل ومصاريف وفاضل أو مدرك الأربعة أخماس الخاصة بجانب الضعفاء. فإن كان هناك وفر (فاضل)، في كلا الجانبين، احتفظ كل جانب بوفره، حيث كان يودع في البنك، في حساب النظارة، لينضاف إلى مداخيل السنة الموالية. وإن كان هناك عجز (مدرك) في حساب الأربعة أخماس فإن النظارة تتكفل بتغطيته على أساس أن تقوم باقتطاعه من مداخيل السنة الموالية. لكن ما الإجراء المتخذ عند وقوع عجز في جانب الخمس الخاص بصيانة الوقف ؟ في هذه الحالة كانت النظارة، ببساطة، تقتطعه من وفر الأربعة أخماس إن كان لها وفر، وإن انعدم فيسجل على ذمتها في انتظار اقتطاعه من مداخيلها في السنة الموالية، قبل إجراء القسمة المعلومة⁽⁶³⁾.

يبد أن هذه التجربة — التي نجهل سياقها الخاص — وضع لها حد مع متم العام 1348هـ/ بداية يونيو 1930، لبدأ العمل بتجربة جديدة، أكثر نجاعة، ارتكزت على مبدأ اقتطاع مصاريف الصيانة والإصلاح وأداء ضريبة المباني من غير تحديد مسبق لأي نسبة من الدخل.

وبالفعل، من خلال تتبعنا لمصاريف أوقاف المرحومين الحاج أحمد بلافريج والحاج عبد السلام والزهراء، كما يتضح من الجدولين الخامس والسادس⁽⁶⁴⁾،

(63) كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافريج، ص 16-21. وانظر أيضا :

كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج عبد السلام والزهراء، ص 102-108.

(64) سطرناهما بالإستناد إلى نفس المصدرين أعلاه، ص 20-30 بالنسبة لأوقاف بلافريج،

وص 108-116 بالنسبة لأوقاف الزهراء (وبخصوص نوع الأملاك المحبسة انظر الجدول الأول).

لاحظنا أن المصاريف المتعلقة بالإصلاحات وأمور الصيانة وكذا أداء ضريبة المباني لم تتجاوز قط — على امتداد ست سنوات (1349-1354هـ) / 1930-1936م) — الخمس من جملة المداخيل، علماً بأنها، كما يجب أن يكون واضحاً، لم تكن ثابتة على أي نسبة محددة : لقد تراوحت، بالنسبة لأوقاف بلافريج، على امتداد ثلاث سنوات (1349هـ - 1351هـ) بين 19,6 في المائة كحد أعلى و 9 في المائة كحد أدنى، وبالنسبة لأوقاف والزهراء، خلال نفس المدة، بين 13 في المائة و 9 في المائة.

وأما الثابت من تلك المصاريف فيتعلق بأجرة قابض الأكرية التي كانت تقدر بنسبة خمسة في المائة من مداخيل الكراء، قبل أن تنخفض إلى 4,5 في المائة ابتداءً من شهر جمادى الثانية 1354هـ / شتنبر 1935⁽⁶⁵⁾.

والباقي من المداخيل — بعد اقتطاع أجرة مشتري الخبز وموزعه وأجرة العدلين — كان يوزع على الضعفاء : الخبز مرة في الأسبوع (كل يوم خميس) والكسوة مرة في السنة (في فصل الشتاء) وكانت عبارة عن جلابيب من الصوف. وإذا كانت النسبة المخصصة لشراء الخبز تفوق بحوالي مرتين النسبة المخصصة للكسوة — كما يلاحظ من الجدولين — فمرد ذلك يعود إلى وصية المحسين.

وهكذا، إذا علمنا أن ثمن الخبزة الواحدة كان يساوي إلى حدود 1349هـ / 1930-1931م، فرنكا و 30 سنتيماً، و ثمن جلابيب الصوف 69 فرنكاً و 25 سنتيماً والأجرة الشهرية لمشتري وموزع خبز أوقاف بلافريج 65 فرنكاً، والأجرة الشهرية لمشتري وموزع خبز أوقاف والزهراء 35 فرنكاً⁽⁶⁶⁾، جاز أن نستنتج — عموماً — ما يلي :

خلال السنوات الثلاث 1349 و 1350 و 1351 تم توزيع، بالنسبة لأوقاف بلافريج، على التوالي : 67 جلابيا و 43 جلابيا و 49 جلابيا، ومن الخبز في كل يوم خميس : 175 خبزة و 195 خبزة و 181 خبزة، وبالنسبة لأوقاف والزهراء : 33 جلابيا و 28 جلابيا و 19 جلابيا؛ ومن الخبز كل يوم خميس أيضاً : 126

(65) نفسهما، ص 27 و 113.

(66) نفسهما، ص 20 و 106.

الجدول الخامس : مداخيل ومصاريف أوقاف الحاج أحمد بلال فرج الخجسة على ضعفاء الرباط
(بالفرنك) 1354-1349 / 1936-1930

سنة 1351هـ/7 ماي 1932-25 أبريل 1933			سنة 1350هـ/19 ماي 1931-6 ماي 1932			سنة 1349هـ/29 ماي 1930-18 ماي 1931		
النسبة المئوية	المصاريف	المداخيل	النسبة المئوية	المصاريف	المداخيل	النسبة المئوية	المصاريف	المداخيل
5 %	أجرة قايض الأكرية: 734؛10 فني شراء الخبز وأجرة موزعة: 9502؛70	14682	5 %	أجرة قايض الأكرية: 828؛75 فني شراء الخبز وأجرة توزيع: 1016؛70	16575	5 %	أجرة قايض الأكرية: 1241؛35 فني شراء الخبز وأجرة توزيع: 9201؛5	24827؛50 سقيماً براد عليه الوفر الودع
47 %	ما نقد من البنك إشراء الكسوة: 3400	الوفر الودع في البنك لغاية سنة	61,3 %	ما نقد من البنك إشراء الكسوة: 3000	الوفر الودع في البنك لغاية سنة	37 %	ما نقد من البنك إشراء الكسوة: 4656؛5	الوفر الودع في البنك لغاية سنة
16,8 %	إصلاحات وصوائر مختلفة: 966	5461 : 1350	9,6 %	إصلاحات وصوائر مختلفة: 1596؛90	4866؛74 : 1349	12,7 %	إصلاحات وصوائر مختلفة: 3174؛5	39؛88 : 1348
4,8 %	مصارف تقييط حائوت بالسوية: 451	بجميع: 20143		أجرة قايض الأكرية: 2144؛74	بجميع: 2144؛74	4,7 %	تقييط الأرض خارج باب شالة: 1186؛5	بجميع: 24867؛38
2,2 %	ضريبة المباني عن سنة 1932 : 385؛20		2,4 %	ضريبة المباني عن سنة 1931 : 393؛6		2,2 %	ضريبة المباني عن سنة 1930 : 540	
77,8 %	المجموع: 15439 يبقى فاضلا: 7703		96,3 %	المجموع: 15980؛96 يبقى فاضلا: 5461		80,4 %	المجموع: 20000؛5 يبقى فاضلا: 4866؛74	
سنة 1354هـ/5 أبريل 1935-23 مارس 1936			سنة 1353هـ/16 أبريل 1934-4 أبريل 1935			سنة 1352هـ/26 أبريل 1933-15 أبريل 1934		
المدرك	الفاضل	المداخيل	المدرك	الفاضل	المداخيل	المدرك	الفاضل	المداخيل
1146	13130	8474	3510	7750	22664؛50	11403؛52	26175	10069
		براد عليه الوفر الودع في البنك لغاية 1353 : 3510			ينقص منه مدرك سنة 11404 : 1352			براد عليه الوفر الودع في البنك لغاية سنة 1351 : 4703
		بجميع: 11984			يبقى: 11260			بجميع: 14772

الجدول السادس : مداخيل ومصاريف أوقاف الحاج عبد السلام والزهراء الحبيسة على ضمضاء الرباط
(بالفرنك) 1354-1349 / 1936-1930

سنة 1351هـ/7 ماي 1932-1933 أبريل				سنة 1350هـ/19 ماي 1931-6 ماي 1932				سنة 1349هـ/29 ماي 1930-18 ماي 1931			
النسبة المئوية	المصاريف	المداخيل	النسبة المئوية	المصاريف	المداخيل	النسبة المئوية	المصاريف	المداخيل	النسبة المئوية	المصاريف	المداخيل
5 %	أجرة قابض الأكرية: 422 شئ شراء الخبز وأجرة موزعة: 5294	8442	5 %	أجرة قابض الأكرية: 399 شئ شراء الخبز وأجرة توزعته: 6127	7986	5 %	أجرة قابض الأكرية: 629145 شئ شراء الخبز وأجرة توزعته: 64626	1258925	ستيناً	براد عليه	
62,7 %	ما نقد من البنك لشراء الكسوة: 1323	براد عليه الورق المودع في البنك لأغاية سنة	61 %	ما نقد من البنك لشراء الكسوة: 2000	براد عليه الورق المودع في البنك لأغاية سنة	51,3 %	ما نقد من البنك لشراء الكسوة: 232814	براد عليه الورق المودع في البنك لأغاية سنة	18,5 %	إصلاحات وصوائر	161136 : 1348
15,7 %	إصلاحات وصوائر	أغاية سنة	20 %	إصلاحات وصوائر	أغاية سنة	18,5 %	إصلاحات وصوائر	أغاية سنة	18,5 %	إصلاحات وصوائر	12750161 : جميع
7,16 %	مختلفة: 605 ضريبة المائي	539 : 1350 بجميع: 8981	4,8 %	مختلفة: 490 ضريبة المائي	2045 : 1349 بجميع: 10031	6,8 %	مختلفة: 86113 ضريبة المائي	161136 : 1348	6,8 %	مختلفة: 86113 ضريبة المائي	12750161 : جميع
5,36 %	عن سنة 1932: 453		4,7 %	عن سنة 1931: 475		3,3 %	عن سنة 1930: 42314		3,3 %	عن سنة 1930: 42314	
95,7 %	المجموع: 8097		95,5 %	المجموع: 9492		84,9 %	المجموع: 10705		84,9 %	المجموع: 10705	
	يبقى فاضلا: 884			يبقى فاضلا: 539			يبقى فاضلا: 2045			يبقى فاضلا: 2045	
سنة 1354هـ/5 أبريل 1935-23 مارس 1936				سنة 1353هـ/16 أبريل 1934-4 أبريل 1935				سنة 1352هـ/26 أبريل 1933-15 أبريل 1934			
المدرک	الفاصل	المصاريف	المداخيل	المدرک	الفاصل	المصاريف	المداخيل	المدرک	الفاصل	المصاريف	المداخيل
354		7493	7446	307		8735	8460	32		9186	8270
			ينقص منه مدرک سنة 307 : 1353				ينقص منه مدرک سنة 32 : 1352				براد عليه الورق المودع في البنك لأغاية سنة 1351 : 884
			7139 : يبقى				8428 : يبقى				بجميع: 9154

خبزة و 118 خبزة و 101 خبزة⁽⁶⁷⁾.

وإذا كنا قد أشرنا — عرضاً — فيما سبق إلى أن المستفيدين من مداخيل هذا الوقف هم العجزة والأرامل واليتامى وكل من أصابته فاقة بسبب الغلاء «ولا يسألون الناس إلحافاً»⁽⁶⁸⁾، فيجب أن نضيف هنا إلى أننا وقفنا على حالة تتعلق بنصراني اعتنق الديانة الإسلامية، أي من أولئك الذين يندرجون ضمن «المؤلفة قلوبهم»، حيث استفاد من جلباب صيفي، اشترى بخمسة وثلاثين فرنكاً⁽⁶⁹⁾.

ولقد كانت النظارة على امتداد هذه السنوات الثلاث تدخر، في كل سنة، جزءاً من المداخيل ينضاف إلى حساب مستفادات السنة الموالية. لكن مع بداية سنة 1352هـ / أبريل 1933 بدأ العجز يتراكم، وعلة ذلك أن المكترين لأملاك الوقفين لم يعودوا بقادرين على أداء واجباتهم الكرائية بانتظام، جراء التدهور المستمر لأوضاع الحرفيين وصغار التجار، وحيث ساهمت أزمة 1929 في تعميق هذا التدهور. إلا أن النظارة كانت تقوم بتغطية ذلك العجز — كما أوضحنا ذلك آنفاً — في انتظار اقتطاعه، متى تم استيفاء الواجبات المتراكمة في ذمة المكترين. لكن ما الإجراء المتخذ عندما تصبح أملاك محبس ما عاجزة عن سد نفقاتها خصوصاً عند تعرضها، أو تعرض بعضها، إلى التلاشي والاضمحلال؟

في هذه الحالة كانت الوزارة تلجأ — كما كانت العادة من قبل — إلى مبدأ المعاوضة: إما أن تبيع بقعة الأرض، موضع الملك المتلاشي، وعوضها تقوم بشراء ملك آخر يسجل في اسم المحبس الأصلي، وإما أن تقوم باقتطاع جزء من مداخيل وقف آخر لإعادة الوقف المتهدم، كما وقع، على سبيل المثال، مع بعض أملاك الحاج عبد المالك بن عبد الله. ذلك أنه لما تهدم الهريان — اللذان كانا في الأصل عبارة عن طرازين — وتوقف نفعهما، ثم الإستنجد بوفر أوقاف الحاج أحمد بناني، وأعيد بناؤهما، حيث تحولاً إلى ثلاثة أهراء ودويرة فوقهم. ولما أجريت المخارجة، بعد تقويم رقبة بقعة الأرض، موضع إعادة البناء، ومجموع صوائر البناء، كان من

(67) استندنا في هذه العملية الحسابية إلى اعتماد أربعة أحساء [جمع خميس] في كل شهر.

(68) متن الهامش (13).

(69) كناش الوقف على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافرج، ص 27 (أشير إلى هذا الصائر ضمن خانة نفقات شهر ربيع الثاني 1354 / يوليوز 1935).

نصيب حبس الحاج بن عبد المالك الهريان الجديدان، ومن نصيب الحاج بناني الهري الثالث والدوية⁽⁷⁰⁾.

خلاصة القول إن وزارة الأوقاف — بواسطة النظارة — كانت تعمل في أفق التوفيق بين أمرين : بين وصية المحبسين من جهة، ومصلحة الوقف من جهة ثانية. ويبدو أن نظارة الرباط، عملاً بتوجيهات الوزارة، قامت بتوفير مبالغ مهمة في حسابها. ومهما يكن، فلقد كان في حسابها البنكي، إثر نفي السلطان محمد بن يوسف، ما يزيد على أربعمئة ألف فرنك، وهو المبلغ الذي وجدناه يقدم من قبل السلطان محمد بن عرفة، دفعة واحدة، إلى الجمعية الخيرية الرباطية في شهر مارس 1954 التي كان يرأسها باشا المدينة، الحاج عباس التازي، والمراقب المدني، وذلك بهدف إعادة إصلاح الفندق الكائن في شارع تمارة — من ضمن مباني القرية الحبسية — المخصص لإيواء العجزة⁽⁷¹⁾.

هل كان إصلاح هذا الفندق يتطلب، حقاً، كل هذا المبلغ ؟ وهل أنفق هذا المبلغ، برمته، في إصلاح الفندق ؟ إننا نكتفي بطرح السؤال، وتلك إحدى سمات أوجه توزيع مستفادات هذا الوقف في ظل صنعة الاستعمار «الدمية» بن عرفة.

3 — المرحلة الثالثة : منذ بداية الستينات إلى الآن :

إذا كان من اللازم أن نقف، في البداية، عند أهم الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بخصوص أملاكها بصفة عامة — بما في ذلك أملاك أوقاف الضعفاء — منذ الاستقلال إلى الآن، ففي طليعة ما يجب أن يذكر المنشور المؤرخ في 19 ماي 1960، الذي نص على أن كل الإصلاحات المتعلقة بالأملاك

(70) أشير إلى هذه المعطيات ضمن ظهر مؤرخ في فاتح جمادى الثانية 1354 / فاتح غشت 1935، كماش تركة الحاج أحمد بناني، ص 36.

(71) أشير إلى هذه المعطيات ضمن ظهر موجه إلى ناظر أحباس كبرى الرباط محمد بن مسعود بتاريخ 16 رجب 1373 / 21 مارس 1954، وسجلت نسخة من هذا الظهير بحواله أحباس كبرى الرباط، ص 114 (ونلفت النظر إلى أن هذا الفندق — وإلى جانبه كل البناء المسمى بـ«القرية الحبسية» — كان من بين أملاك أحباس كبرى الرباط، وما يزال ؛ وهو، الآن، عبارة عن مأوى للطلبة والتلاميذ النيام).

الحبسية يتحملها المكثري وحده⁽⁷²⁾، وبالتالي تم التخلص من إحدى أهم النفقات التي كانت تمثل أهم صائر من صوائر الأوقاف.

ومن جهة أخرى طرأ تغيير جديد على مستوى التوزيع، تمثل في توقف نظارة الأوقاف عن توزيع الخبز واللباس على الضعفاء، وأصبحت، بالمقابل، تقوم بتوزيع إعانة نقدية في نهاية كل شهر. ويستفاد من رسم إسهاد مؤرخ في 11 يناير 1962 أن إحدى النساء الضعيفات «حازت في اللجنة المكلفة بفحص بطاقات إعانات الضعفاء المخرجة من مستفاد أحباس الضعفاء» على امتداد ستة وثلاثين شهراً، أولها أكتوبر 1958 وآخرها شتنبر 1961، مائة وأربعة وأربعين درهماً⁽⁷³⁾، أي بمعدل أربعة دراهم في الشهر.

وفيما لم نقف على أي معطى من شأنه أن يفسر لنا الدوافع التي كانت وراء هذا الإجراء الجديد، نشير، أخيراً، إلى أن النظارة كانت توزع شهرياً على كل ضعيف، إلى حدود شهر غشت 1994، ثلاثين درهماً، وأن عدد الذين كانوا يستفيدون من هذه الإعانة : 1459 ضعيفاً⁽⁷⁴⁾، ومعنى هذا أن هؤلاء الضعفاء كانوا يستفيدون من دخل شهري صاف يقدر بـ : 43770 درهماً، هو مجموع مداخيل أملاك الوقف بعد اقتطاع المصاريف المتمثلة — هذه المرة — في ضريبة المباني وأجرة قابض الأكرية⁽⁷⁵⁾، ودون أن تتمكن من معرفة الوفر الذي كانت النظارة تحتفظ به في حسابها البنكي.

(72) كناش إسهادات، ص 166.

(73) نفسه، ص 198.

(74) قدمت لنا هذه الأرقام من قبل ناظر أوقاف الرباط في نهاية غشت 1994، فله، منا، هنا، جزيل الشكر.

(75) لقد سبق أن أشرنا إلى أن أجرة قابض الأكرية كانت قد انخفضت منذ 1935 إلى 4,5 في المائة بدل 5 في المائة من مجموع مداخيل الكراء (انظر متن الهامش (65)). ونود أن نضيف هنا إلى هذه النسبة — أي 4,5 في المائة — انخفضت، في تاريخ لم تتمكن من ضبطه، وإلى 3 في المائة، ثم عادت، لترتفع ثانية إلى حدود 4 في المائة في العام 1967. انظر بهذا الخصوص : رسم إسهاد بين ناظر أحباس كبرى الرباط محمد بن مسعود والمكلفين بقبض أكرية الأوقاف (وعددتهم سبعة أشخاص)، بتاريخ 28 رجب 1387 / فاتح نونبر 1967، ضمن كناش إسهادات، ص 138.

خلاصة واستنتاج :

تلك، عموماً، كانت بعض «صورة» أوقاف ضعفاء الرباط ومساكينها — في حدود ما تأتّى لنا رصده من وثائق في الموضوع — بدءاً من إعادة تعمير المدينة منذ القرن السابع عشر، ووصولاً إلى إحصاء 1923، وانتهاءً إلى نهاية القرن العشرين : نوعاً ومصدراً وتطوراً وتوزيعاً.

وانطلاقاً من كل ملاحظ هذه الصورة، هناك سؤال يفرض نفسه بإلحاح : لماذا توقف التحجيس على هذه الشعبة من الأوقاف مع نهاية الخمسينات، خصوصاً وأن الأثرياء ازدادوا ثراءً، مع قلة عددهم، والفقراء ازدادت أعدادهم ارتفاعاً ؟

هل لأن وزارة الأوقاف أوقفت العمل بوصية المحبين أم أن مؤسسات إחסانية موازية تمكنت — لأسباب سياسية — من استقطاب عدد من «المحسنين» الذين اتخذوا من العمل الجمعوي الخيري مطية لتحقيق مآرب وطموحات دنيوية ؟

مهما يكن، فإن ما يلزم الإشارة إليه هو أنه في الوقت الذي توقف فيه التحجيس على الفقراء — ليس في مدينة الرباط وحدها وإنما في حواضر المغرب برمته — ظهرت مؤسسة جديدة منذ العام 1998، حملت على عاتقها عبء التحجيس بهذه الآفة — آفة الفقر — التي تنخر الجسد المغربي، وذلك في أفق خلق تضامن وطني يعضد جانب الفقراء والمحتاجين، وهي «مؤسسة محمد الخامس للتضامن» التي يترأسها الملك الشاب محمد السادس، الملقب، عن حق، بـ«ملك الفقراء».

